التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي في ليبيا

Regional repercussions for foreign intervention in Libya

اسم ولقب المؤلف الأول[1]، [*]د.بوحادة سارة
[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية –الجزائر-
Sarra-b@hotmail.com
اسم ولقب المؤلف الثاني[2] د. بلحميتي أمال
[2] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – الجزائر-
ammeell@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/03/19 تاريخ القبول للنشر: 2021/02/01 تاريخ النشر: 2021/03/31

الملخص:

تعد ليبيا من الدول التي شهدت احتجاجات مطالب بتغيير النظام السياسي وإسقاط النظام المستبد واستبداله بآخر ديمقراطي، لكن سرعان ما تحولت الاحتجاجات إلى صراع سياسي داخلي بين المعارضة والدولة المركزية، ثم إلى ثورة تهدد الأمن الداخلي والإقليمي وحتى الدولي. فنتيجة لتأزم الأوضاع في ليبيا تدخل حلف الشمال الأطلسي بعملية عسكرية كانت نقمة على الليبيين، فتم إسقاط النظام السياسي وسيطرة المليشيات المسلحة على مناطق مختلفة، وظهور حالة من الفوضى واللاإستقرار الداخلي أثرت على الأمن الإقليمي، مما أدى لتزايد حدة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في دول الجوار ، فعملت هذه الأخيرة على تبني عدة استراتيجيات لإحلال الأمن والاستقرار الإقليمي بعيدا عن التدخل الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: التدخل الأجنبي- التهديدات- الأمن الإقليمي-الأزمة الليبية- دول الجوار.

- ## Abstract :

Libya is one of the countries that have experienced protests demanding to change the political regime, reverse the despotic regime and replace it with a democratic one. but soon the demonstrations turned into an internal political struggle between opposition and regime, then into a revolution that threatened internal, regional and even international security. Due to the worsening situation in Libya, NATO interfered with a military operation which was a curse against Libyans, so the political regime was overthrown and the armed militias took control of different areas. and the appearence of chao and internal instability has affected regional security, which led to an increase in the severity of asymmetric threats to security in neighbored countries, which has adopted several strategies stability to substitute regional security and stability far from the foreign intervention.

- Key words: : Foreign intervention - threats - regional security - Libyan crisis - neighbored countries.

مقدمة:

شهدت الدولة الليبية مجموعة من التظاهرات الشعبية تنادي بالديمقراطية والحرية، وإسقاط النظام الليبي المستبد وإقامة نظام ديمقراطي حر، لكن تم قمع هذه التظاهرات من طرف النظام الليبي وانتهاك حقوق المدنيين، مما فرض التدخل الأجنبي بقيادة حلف الشمال الأطلسي، الذي كانت له تداعيات سلبية على الدولة الليبية وجوارها الإقليمي، حيث ظهرت مليشيات مسلحة تسيطر على المناطق الإستراتيجية في ليبيا، وزيادة المهاجرين غير شرعيين وتدفق اللاجئين الليبيين بحثا عن الأمن والاستقرار، وتحالف التنظيمات الإرهابية مع الجماعات الإجرامية وانتشار السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر. الأمر الذي دفع الدول المجاورة بضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة من خلال مجموعة من المبادرات.

فالهدف من هذه الورقة البحثية معالجة عملية التدخل الأجنبي في ليبيا وتداعياته على الأمن الإقليمي، وتم اختيار هذا الموضوع انطلاقا من أهمية الموضوع في حد ذاته وحداثته باعتباره موضوع الساعة، فنتيجة للانفلات الأمني في ليبيا وتداعياته الإقليمية خاصة بعد عملية التدخل الأجنبي التي ساهمت في تفاقم الأوضاع على الدول المجاورة مما توجب على هذه الأخيرة إعادة النظر في استراتيجياتها الداخلية والإقليمية لتحقيق الأمن والاستقرار. وعليه **الإشكالية المطروحة : كيف ساهم التدخل الأجنبي في ليبيا في زعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي؟**

وتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

-كيف تحولت الأوضاع في ليبيا من مطالب إجتماعية إلى مطالب سياسية؟

-كيف تأزمت الأوضاع في ليبيا بالشكل الذي أدى للتدخل الأجنبي؟

-ما هي أهم التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي على دول الجوار؟

-ما هي استراتيجيات الدول المجاورة في مواجهة هذه التداعيات؟

وللإجابة عن الإشكالية المحورية صغنا **فرضية** على النحو التالي:

يرتبط تحقيق الأمن الإقليمي بمواجهة التداعيات المختلفة للأزمة الليبية في المنطقة.

نظرا لتميز الظواهر السياسية بالتنوع والتعقيد الشديدين يصعب إعتماد منهج واحد لتفسيرها، لذا فقد تَعَيَّنَ علينا في هذا السياق إعتماد **منهج دراسة الحالة** من خلال شرح وتحليل وتفسير حالة الأزمة في ليبياk ومدى تأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية وتأثيرها تبعا لذلك على واقع ومستقبل المنطقة مع تداخل الأدوار التي تحدد منحاها وتؤثر فيها. كما اعتمدنا على **المنهج الوصفي** من خلال وصف وتحليل وتفسير افرازات

الأوضاع غير المستقرة في ليبيا على دول الجوار بما يهدد الأمن والإستقرار الإقليميين، وكذا الوقوف على الإستراتيجيات المعتمدة لحل القضية الليبية بالشكل الذي يرضي جميع الأطراف.

كما لازمتنا في هذه الدراسة عدة إقترابات أهمها: **الإقتراب النسقي** في التعامل مع النظام السياسي كنسق له بيئتان إحداهما داخلية وأخرى خارجية، يتفاعل معها، يتلقى مدخلات، يصدر قرارات في شكل مخرجات، تؤثر فيه الفواعل المحيطية –داخلية وخارجية- لتفرز مدخلات أخرى تعود إليه عبر التغذية الإسترجاعية؛ فالتغيرات الداخلية في البيئة المجتمعية دفعت بالزوال المفاجئ لرمز النظام صاحبه تغير في البيئة الداخلية هذه التغيرات تفاعلت مع المعطيات الداخلية والخارجية لتؤدي إلى التطور الحاصل في الوضع والذي يقابله وضع جديد في ليبيا يفرز مستجدات تعود إليه عبر التغذية الإسترجاعية.

قسمنا موضوع ورقتنا البحثية هذه إلى: مقدمة ثلاثة مباحث وخاتمة، على النحو التالي:

حيث تناول المبحث الأول التدخل الأجنبي في ليبيا، من خلال التطرق إلى تشخيص لوقائع الأزمة في ليبيا بالمطلب الأول، ثم اللإنتقال إلى تدخل حلف الناتو في ليبيا في المطلب الثاني. ومنه الوقوف على تداعيات التدخل الأجنبي على دول الجوار في المبحث الثاني بالتركيز على التداعيات الأمنية. المطلب الأول، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه التداعيات الإجتماعية والإقتصادية. ومن ثم التطرق في المبحث الثالث إلى استراتيجيات الدول المجاورة لحل الأزمة الليبية من مبادرات ثنائية في المطلب الأول، إلى المبادرات المشتركة في آخر مطلب من هذه الورقة البحثية.

المبحث الأول: التدخل الأجنبي في ليبيا.

تسارعت أحداث التغيير في الوطن العربي وكون المنطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بإمتياز في سياسات القوى الكبرى -وحتى المتوسطة- فإن الأمر يدفع بالباحث إلى التطرق لمسارها وفحواها؛ كونها تشكل الإستثناء بالنسبة لمجتمعات يُعرَف عنها الخضوع والإستسلام للنظم التسلطية الحاكمة؛ والتي تستمد مشروعيتها من ثوابت تآكلت بفعل التطور والتغير على مستوى النظام الدولي ككل. وبهذا كان من الضرورة بمكان التطرق لهذا التغيير. فالعالم العربي عموما -والدول المغاربية على وجه الخصوص- كانت مسرحا في الفترة الأخيرة لمجموعة من الثورات مست عدة دول عربية وصولا إلى ليبيا نتيجة لتضافر عدة أسباب داخلية سياسية، اقتصادية واجتماعية تطالب بتغيير الأنظمة السياسية وإسقاطها وإحلال الديمقراطية، المساواة، العدالة، والحرية.

المطلب الأول: تشخيص لوقائع الأزمة في ليبيا

نتيجة لمجموعة من المشاكل السياسية والإقتصادية الإجتماعية التي يعاني منها المجتمع الليبي، قام هذا الأخير بعدة احتجاجات تطالب بتغيير النظام وكذا القيام بمجموعة من الإصلاحات، وكان ذلك من خلال نداءات على شبكة الانترنت تدعو إلى التظاهر ضد النظام الحاكم، وتم الإتفاق على خروج أهالي ضحايا مذبحة سجن بوسليم -وهي حادثة القتل الجماعي التي ارتكبتها قوات الأمن الليبية 1996 بحق سجناء داخل سجن

بوسليم المركزي بالعاصمة طرابلس بسبب احتجاجهم على سوء أوضاعهم والتي قتل فيها قرابة 1300 معتقل، مما أثار انتقادات العديد من المنظمات الحقوقية العربية والدولية (موسوعة الجزيرة: وثائق وأحداث، مجزرة سجن بوسليم.. لغز مستمر وجراح لم تندمل، على الرابط:

(aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/10/%D9%85- بتاريخ 15 فبراير 2011 من أجل المطالبة بإطلاق سراح المحامي والناشط السياسي **فتحي تربل**، فتزايدت أعداد المتظاهرين في مظاهرات عفوية بمدينة بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي، والتي قابلها النظام بقمع شديد تسبب في قتل عدد من المتظاهرين. وخلال خمسة أيام، انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت المدينة في قبضة "الثوار ". وبعدها انتقلت التظاهرات من بنغازي إلى طرابلس، وسرعان ما انتشرت هذه الاحتجاجات في مختلف المدن الليبية، مما دفع بالحكومة الليبية إلى قمع هذه التظاهرات واستخدام العنف ضد المدنيين، فسقط العديد من القتلى والجرحى في فترة زمنية قصيرة، وتحول نمط الاحتجاج من السلمي إلى المسلح (جهاد، عودة، وأحمد، علي إبراهيم، 2015، ص41).

جراء هذه الأوضاع؛ ونتيجة لزيادة استخدام القوة العسكرية من طرف النظام ضد المدنيين اتخذ مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1970، يقضي بفرض حظر على بيع الأسلحة والذخائر إلى ليبيا ومنع السفر إلى أراضي الدول الأعضاء لـ16 شخصا من بينهم الرئيس الليبي السابق **معمر القذافي** وسبعة من أبنائه. وبموجب هذا القرار، رأى مجلس الأمن أنه يمكن أن تصنف الهجمات ضد الشعب الليبي ضمن الجرائم ضد الإنسانية. وقرر المجلس رفع الوضع في ليبيا منذ 15 فبراير 2011 إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية وطلب من السلطات الليبية التعاون الكامل مع المحكمة. وطالب أعضاء مجلس الأمن أيضا بالوقف النهائي لأعمال العنف مع الدعوة والقانون الدولي الإنساني، وحظر توريد جميع أنواع الأسلحة إلى طرفي النزاع في ليبيا، مع دعوة جميع الأعضاء إلى تيسير ودعم عودة الوكالات الإنسانية إليها، وتأمين العبور الآمن للمؤن الإنسانية والطبية والرفع الفوري لكل القيود المفروضة على وسائل الإعلام بأشكالها كافة. وقررت الدول الأعضاء كذلك فرض تجميد للأرصدة المالية العائدة للعقيد القذافي (Security Council, Resolution 1973(2011))

ما يجدر الإشارة إليه أن الثورة كانت سلمية في البداية، وخلال ثلاث أيام تحولت إلى ثورة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة شباب الثورة بالسلاح. كما أن سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية، وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام، واستيلاء الشعب على مخازن السلاح، وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية، مما ترتب على ذلك فراغا أمنيا كاملا. فإنهيار مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي كانت تمثل نصف الإقليم الليبي تقريبا أدى لحدوث انفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، حيث بدأت هذه التشكيلات بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة البعض منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة بعد تحريرها أكثر من 100 مجموعة وتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية، وأخرى تتبع أيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال . وتباعا لذلك، تحولت مقرات أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز

الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن إستلزم الأمر إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها لاتخاذ تدابير من أجل الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب الليبي، كما تم إنشاء أجسام موازية لكتائب الجيش تحت مسمى الدروع لسد فراغ عدم بناء الوحدات العسكرية (عاشور، شوايل، 2014، ص03).

المطلب الثاني: التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا

نظرا لتدهور الأوضاع وزيادة القلق الدولي بشأن الوضع في ليبيا أصدر مجلس الأمن قرار 1973 (وصدر القرار بأغلبية 10 أصوات في حين امتنعت روسيا والصين عن التصويت ولكنهما لم تستعملا الفيتو لإسقاط مشروع القرار، كما امتنعت ألمانيا والبرازيل والهند عن التصويت)، وقضى القرار بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا كما أجاز مجلس الأمن استخدام كل الإجراءات اللازمة ضد نظام الرئيس **معمر القذافي** لمنع قواته من شن هجمات على المدنيين(resolution 1973, 2011). ويفرض القرار منطقة حظر جوي بإستثناء المساعدات الإنسانية. ويحث الدول المعنية التعاون مع الجامعة العربية بالتنسيق مع الأمين العام بشأن ضمان توفير الحماية اللازمة للمدنيين وتنفيذ الحظر على ليبيا، كما يؤكد ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار "1970"، وتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها. إضافة إلى تشديد إجراءات تجميد الأصول المالية وجميع الأموال التابعة لنظام **معمر القذافي** أو العاملين معه (resolution 1973(2011).

بعد يوم من صدور قرار مجلس الأمن 1973 إجتمع الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy** بالقيادة العسكرية لدراسة إمكانية توجيه ضربات عسكرية في ليبيا، وفي اليوم الموالي تم انعقاد اجتماع مصغر بقصر الاليزيه مع كل من الوزير البريطاني **دافيد كاميرون David Cameron** ووزير الخارجية الأمريكية **هلاري كلينتون Hillary Clinton** بهدف الحصول على موافقة جماعية من أجل التدخل العسكري في ليبيا، حيث صرح الرئيس الفرنسي قائلا:" طائراتنا أقلعت في الجو، ونحن لن نفعل شيئا دون رضاكم، الأوامر أعطيت وعند الساعة التاسعة والنصف يمكن لطائراتنا أن تعود أدراجها إذ لم أحصل على الموافقة الجماعية" (نضال حمادة، 2013، ص ص 24،25). وبعد يومين من ذلك أي في 19 مارس 2012 تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا بعملية عسكرية سميت **فجر الأوديسا** من أجل إنقاد مدينة بنغازي من جنود كتائب **القذافي**، واستمر القتال والعمليات الأطلسية إلى أن سيطرت قوات الناتو على مدينة **طرابلس** (عمر عبد الحفيظ، شنان، 2015، ص132).

إلا أن الواقع يثبت بأن تدخل حلف الناتو زاد الوضع سواء أكثر مما كان عليه، إذ أطال الحرب ورفع عدد الضحايا مع حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ، وهو ما تؤكده الأرقام التي احتواها تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان من خلال تحقيقها في غارات الناتو التي تسببت في قتل المدنيين حيث توصلت إلى أن بعض المواقع التي قصفت وقتل فيها المدنيين لا تشكل أهداف عسكرية. فحسب إحصائيات 2012 تم قتل 82 مدني ثلثهم من الأطفال تحت سن السابع عشر ، كما صرحت منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام 2012 عن مقتل 55 مدني من بينهم 16 طفلا و14 امرأة، كما أصدرت تقريرا عن المناطق المستهدفة من خلال فحصها لثماني غارات جوية للناتو في لبيبا والذي صرحت فيه بعدم وجود أي أنشطة عسكرية في جوار المناطق المستهدفة وأن

صور القمر الصناعي الملتقطة قبل الضربات لخمس مواقع لا تظهر أي أدلة لوجود أو حضور عسكري يجعل ضرب هذه المناطق أهدافا عسكرية مشروعة (مجاهد، جبري، ومحمد، الحاج،2017، ص53).

لكن على الرغم من ذلك، يمكن القول أن التدخل العسكري لحلف الناتو لفض الأزمة الليبية بمساعدة الثوار بغرض القضاء على العقيد معمر القذافي قد دفع عجلة الصراع للإنتقال إلى مرحلة أخرى من النزاع، فسقوط القذافي لا يعني البتة سقوط نظام مثقل بالتجاذبات الطائفية و مؤسس على المعطى القبلي الحاد، بل إن طريقة تدخل الناتو و انصرافه عقب القضاء على القذافي تاركا الساحة الليبية رهينة الاقتتال الطائفي ومسرحا لفوضى السلاح ومفتوحة على كافة الجماعات الإرهابية، يدفع نحو التشكيك في طبيعة وأهداف هذا التدخل من خلال الاحتكام إلى نتائجه و النظر في عواقب هذا التدخل الذي وسع من فتوق الأزمة و جعلها تتمدد ضاربة بتهديدها نحو دول الجوار الليبي.

وعموما، فإن التدخل الأجنبي في ليبيا شكل تهديدا للداخل والخارج، حيث ساهم في زعزعة الاستقرار الداخلي لليبيا من خلال زيادات الإنقسامات الداخلية في ليبيا وظهور الميليشيات المسلحة وانتشار السلاح، الذي أثر بدوره على الدول المجاورة حيث كانت له تداعيات خطيرة على الأمن الإقليمي، هذه التداعيات توجب الباحث السعي لفهمها من أجل إدراك فحواها ومداها، بغرض التمكن من السعي لتحجيمه كبداية لدرئه والحيلولة دون انتشاره بفعل عولمة المخاطر والتهديدات في عالم صار ينادي بزوال الحدود؛ وهو ما سنتناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تداعيات التدخل الأجنبي على دول الجوار.

نتيجة لما شهدته الدولة الليبية من فوضى وانقسامات داخلية؛ أثّر هذا الوضع سلبا على الدول المجاورة على مختلف المستويات الأمنية والاجتماعية الاقتصادية مما كان أفرز وضعا جديدا يستلزم التعامل معه بمعطيات الوضع الراهن، وبسرعة وفاعلية قبل أن ينتشر للإقليم كافة بما يهدد أمنه واستقراره في ظل عولمة المخاطر.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية.

ففي ظل ضعف السلطة المركزية الليبية وعدم قدرتها على مراقبة حدودها المشتركة، أصبحت الحدود الليبية معبرا للأنشطة غير المشروعة من إرهاب، وجريمة منظمة، تهريب الأسلحة، الاتجار بالبشر. فتصاعدت حدة التهديدات الإرهابية للدول المجاورة، خاصة بعد زيادة انتشار الجماعات المسلحة وإرتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب والصحراء الكبرى، وما زاد الوضع سوءا انتشار تنظيم الدولة الإسلامية داعش وسيطرته على المناطق الأساسية في ليبيا، حيث وجد التنظيم في المنطقة أرضية خصبة للتواجد هناك خاصة بعد غياب الأجهزة الأمنية والحكومية للدولة الليبية مما ساهم في زعزعة الأمن الإقليمي ككل.

فمثلا في مصر عملت المليشيات المسلحة الليبية على التنسيق مع نظيرتها في مصر لإنشاء ما يسمى بالجيش المصري الحر لتنفيذ عمليات إرهابية داخل مصر، وهو ما اتضح من خلال العمليات التي استهدفت كل من وزير الداخلية المصري **محمد إبراهيم** ومديريتي أمن الدقهلية والقاهرة وبعض الكنائس. (عفيفي، جميل، "تحديات الأمن القومي المصري"، من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/522580.aspx تم تصفحه

يوم 20-03-2019، على الساعة 17:31.)إضافة إلى مقتل ستة جنود مصريين على يد مهربين في شهر جوان 2016، والحادث الأشهر بمقتل 21 مصريًا قبطيًا ذبحًا أمام الكاميرات، في عملية تبنتها "داعش" في فبراير 2015، الأمر الذي دعى مصر إلى قصف مواقع تابعة للتنظيم بالطائرات في عمق ليبيا، وحادثة مقتل 22 جنديًا مصريًا في هجوم شنه مسلحون مجهولون على نقطة تفتيش للجيش في منطقة الفرافرة بصحراء مصر الغربية في شهر جويلية 2014. (ثروث، عزالدين، "تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار"، من الموقع: http://efsregypt.org/ تم تصفحه يوم: 20-03-2019، على الساعة 14:15).

في نفس السياق، شهدت الجزائر هي الأخرى عدة اختطافات وهجمات على المراكز العسكرية إضافة إلى الهجوم على القاعدة النفطية المتواجدة بجنوب الجزائر في 16جانفي 2013 وبالضبط في منطقة تقنتورين التابعة لمدينة عين أمناس بولاية إليزي، فتم اختطاف 132 من الرعايا الأجانب الذين يعملون بالقاعدة مهددا الأمن الجزائري، وهو ما أعرب عنه الخبير الأمريكي **غارتنشتاين-روس Daveed Gartenstein-Ross** (عضو في مجموعة التفكير الأمريكية لمسائل الأمن) عند قيامه بعرض مفصل عن الجماعات الجهادية في ليبيا. ذكر **روس** بأن أزمة الرهائن بالمركب الغازي لعين أميناس تبعث أكثر إلى القلق والتدفق المستمر للأسلحة القادمة من ليبيا نحو دول الجوار. (عمر، فرحاتي، ويسرى، أوشريف، 2016، ص188).

كما واجهت النيجر في ماي من نفس السنة (2013) هجمات على مناطق إنتاج اليورانيوم بالقرب من منطقة ارليت الواقعة بالقرب من الحدود الليبية والتي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية الأساسية لشركة توفير الطاقة النووية الفرنسية أريفا.(محمد سليمان الزواوي، 2014، ص26).

أما بخصوص تونس، فقد انضم عدد كبير من التونسيين إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية داعش فقد ذكر المحلل التونسي " **ارشد كاسني**" في جريدة "الحياة" أن: "هناك حالياً في ليبيا ما يقارب من ألف وخمس مائة (1500) مقاتل تونسي مدرب ومسلح، لديهم رغبة في العودة لبلادهم". وقد أشار وزير الداخلية التونسي إلى أن المئات من المقاتلين الذين انضموا إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" قد عادوا بالفعل لبلدهم، وأسسوا خلايا نائمة، بينما انضم البعض منهم إلى صفوف "أنصار الشريعة". (علي محمد النحلي، 2018، ص65). وقد تؤدي هذه التدفقات الكبيرة، سواء كانت من التونسيين المنضمين إلى صفوف داعش أو من المهاجرين الليبيين إلى زعزعة استقرار المجتمع التونسي، خصوصاً إن كان هؤلاء من اللاجئين اليائسين الذين يحتاجون إلى الحاجيات الأساسية والرعاية الاجتماعية السياسية.

كما شهدت ليبيا انتشارا كبيرا للأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وهو ما أصبح يشكل تهديدا لدول الجوار الليبي، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى تهريب أكثر من عشر ألاف (10.000) قطعة سلاح وقذائف **أربي جي** في مرحلة ما بعد الثورة لدول الجوار، وعودت حوالي 400 فرد محملا بالسلاح إلى دولهم الأصلية منهم 150 فرد عادوا إلى دولتي النيجر وتشاد، حيث تمكنت كل من السلطات المصرية، الجزائرية، التونسية، وحتى النيجرية -في أكثر من مرة- من القبض على أسلحة مهربة عبر الحدود المشتركة لهذه الدول مع ليبيا بما يغذي الانفلات الأمني في هذه الدول، (خالد، حنفي علي، 2012، ص 118). وحسب السيد: **نشأت الهلالي**- لواء ورئيس أكاديمية الشرطة الأسبق "أن سبب زيادة الأسلحة المهربة إلى صعيد مصر منذ ثورة يناير يعود إلى هروب أكثر من 17 ألف

سجين من السجون الليبية، واقتحامهم أقسام الشرطة وسرقة السلاح والاستيلاء على الأسلحة" (إيهاب شوقي،" الخطر القادم من ليبيا على الأمن القومي المصري والعربي"،(2012). من الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=37600 تم تصفحه يوم 2019-03-23، على الساعة 13:23). وهناك تقارير إعلامية تفيد بأن الأسلحة المهربة تشمل صواريخ روسية متطورة مضادة للطائرات من طراز (SA-14/ SA-16/ SA-18) أين تم توجهها إلى سيناء على اعتبار تهريبها إلى غزة عبر الأنفاق. (شهرزاد، فكري، 2016، ص106).

المطلب الثاني: التداعيات الإجتماعية والإقتصادية .

أدت أيضا الأوضاع في ليبيا إلى عودة مئات الآلاف من المهاجرين الذين كانوا يعملون في ليبيا إلى كل من مصر تونس السودان وتشاد والنيجر. وحتى اندلاع الأزمة كان المغتربون من هذه الدول من أهم الجماعات المستقرة في ليبيا. وتشير بعض التقديرات إلى أن أعداد المهاجرين السودانيين في ليبيا بلغوا ما يقارب المليون شخص، ومن تشاد تراوح العدد مابين 300 إلى 500 ألف نسمة، كما عاد ما يقرب من 211 ألف مهاجر إلى النيجر، وهذا ما سيضع أعباء ثقيلة على كاهل بلدهم الأصلي في ظل عجز السلطات عن تأمين فرص العمل للعائدين أو حتى لقسم منهم.

يتضح جليا لملاحظ الملف الليبي أن عدم الإستقرار وانهيار مؤسسات الدولة لم ينعكس فقط على استقرار دول الجوار سياسيا وأمنيا، بل أيضا يعرض اقتصاديات دولها للإرهاق بسبب تداعيات مسألة اللاجئين، والتهريب عبر الحدود نتيجة الوضع الخطير الذي تسبب فيه الوضع الأمني في ليبيا وانعدام الضوابط المحددة لحركة تدفق السلع، حيث شهدت المبادلات التجارية تراجع مستمر فبلغت نسبة 75 بالمئة مع تونس، مما أدى إلى انهيار الإقتصاد التونسي وتوقف نشاط أكثر من 100 شركة تونسية كانت تعمل مع السوق الليبية. (سفيان رجب، ورقة إقتصادية ليبيا....الأزمة"، (2015)، من الموقع: http://www.assabah.com.tn/article/97266/ تم تصفحه يوم 2020/03/19، على الساعة 19:30).

كما عرفت العلاقات الاقتصادية البينية بين ليبيا ودول جوارها تراجعا بسبب الضغط الأمني الداخلي في ليبيا وأزمتها السياسية الخانقة، وذلك نتيجة توقف بعض البنوك الليبية وهو ما خلق مصاعب أمام عمليات تمويل التبادل التجاري والتحويل المال. (عادل النفطي، "تداعيات الأزمة الليبية تزيد من مصاعب الإقتصاد التونسي"، من الموقع http://aawsat.com/home/article/170706 تم تصفحه يوم 2015/02/01 على الساعة 20:09.) هذا إضافة إلى اضطرار العمالة الأجنبية العاملة في ليبيا للعودة إلى بلدانها، ما يرفع من نسب البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي في معظم دول الجوار الإفريقي، كما ترهق الأزمة الليبية ميزانية الدفاع لدول الجوار في صرفها لميزانية إضافية لتأمين حدودها مع ليبيا.إضافة إلى تداعيات الأزمة الليبية على الملف النفطي الدولي الذي عرفه نهاية عام 2014، كون ليبيا تحوي مصادر نفط أصبحت الآن تحت يد ميليشيات تتاجر بها بطريقة غير شرعية، وهو ما يعمق أزمة النفط الحالية، ويؤدي إلى ضرورة إعادة تحديد اللاعبين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغوط السياسية. ومع هذا التراجع المخيف في أسعار النفط، ارتفعت المطالبات لأوبك بخفض الإنتاج لحدود مليوني برميل يوميا، وهذا من أجل الحفاظ على تماسك الأسعار، وهنا يرى الخبراء أن الأمر يعود إلى

دخول منتجين غير شرعيين مثل "داعش "في سوريا والعراق، والميليشيات في ليبيا، وغيرها من الجماعات(عامر العمران، " إنخفاض أسعار النفط... الأسعار والعواقب"،أكتوبر 2014، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، من الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/901 تم تصفحه يوم:2018/12/14. على الساعة: 22:23).

عموما، فقد أثر انعدام الأمن والاستقرار في ليبيا على الدول المجاورة من خلال ضعف الاستثمارات الأجنبية بدول الجوار تخوفا من الانفلات الأمني في المنطقة، مثل توقف مشروع شق "الطريق العابر للصحراء" الذي قُدر طوله بحوالي 800 كلم والذي استهدف ربط ليبيا بالنيجر عبر الصحراء، وكانت ليبيا تتولى القسم الأكبر منه. كما توقفت العديد من المشروعات الاستثمارية الأخرى، وكانت تشاد من أهم البلدان المستفيدة من رغبة القذافي في بسط نفوذه الاقتصادي والسياسي في أفريقيا منذ عام 2000 (أميرة عبد الحليم، "الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي"، من الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx تم تصفحه يوم 22-03-2019، على الساعة 19:06.

من خلال ما سبق، يتضح جليا أنه كانت هناك تداعيات وخيمة للتدخل الأجنبي في ليبيا ، الأمر الذي جعلها بؤرة توتر داعمة للتهديدات اللاتماثلية الموجهة لدول الجوار، حيث أصبحت نقطة انطلاق مختلف العمليات الإرهابية ومنطقة عبور للمهاجرين غير شرعيين، وارتباطهم بالمنظمات الإجرامية ومشاركتهم في الاتجار بالسلاح والبشر مهددة الأمن الليبي بصفة خاصة والأمن الإقليمي بشكل عام، هذه التغيرات في المعطيات الأمنية والخوف من افرازاتها على دول الجوار الإقليمي دفعت مختلف الدول المجاورة لضرورة اللقاء و التشاور حول تداعيات الأزمة عليها وآلية التعامل معها، لكبح تصاعدها وانتشارها لدول الجوار، كما عرفت دول المنطقة زيارات مكوكية لساسة عرب وغربيين بغرض تباحث الملف الليبي. وهو ما يدفعنا للبحث والتحليل في جهود الدول المجاورة للحد من تهديدات اللاأمن وعدم الإستقرار في ليبيا وتداعياتها المختلفة، وتحقيق الأمن الاقليمي بغرض الحيلولة دون تهديده للأمن القومي لهذه الدول وسعيا لإيجاد حلول للقضية الليبية، وهو ما سيتم الوقوف عليه في المحور الموالي.

المبحث الثالث: استراتيجيات الدول المجاورة لحل الأزمة الليبية.

في إطار مواجهة التداعيات الناجمة عن الأزمة الليبية دخلت دول الجوار في مسعى لوضع حد لإقناع الأطراف المتنازعة للجلوس على طاولة حوار واحدة، ورفض الحل العسكري والتدخل الخارجي، والعمل على حل الأزمة الليبية حلا سلميا بعيدا عن التدخلات الأجنبية وهو الحل التي كانت تدعوا إليه الجزائر كل مرة لحل الأزمة في ليبيا وتوفير الأمن والإستقرار الإقليميين.

المطلب الأول: المبادرات الثنائية

نتيجة للتداعيات الأمنية التي ألقت بثقلها على أمن دول الجوار الليبي، سارعت هذه الأخيرة بإتخاذ إجراءات طارئة تمثلت في إجلاء سكانها، غلق سفاراتها في المطالبة بتدخل عسكري عاجل لاحتواء تداعيات الأزمة الليبية قبل تصعيدها أكثر فأكثر؛ وهذا إدراكا منها ضرورة احتواء الوضع. كما سارعت دول أخرى إلى غلق حدودها مع ليبيا، في حين دعمت معظم دول الجوار موقف عدم التدخل وضرورة الحل السياسي في ليبيا.

كما قامت الدول المجاورة بعدة تدابير تعاونية سياسية وأمنية ثنائية، من خلال دعم ليبيا أمنيا وهذا بإتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ حراسة الحدود.
- ✓ تنصيب دوريات مشتركة.
- ✓ تقاسم المعلومات الإستخباراتية.
- ✓ تدريب قوى الأمن سياسيا وماليا.

على الصعيد الأمني، وتفاديا لإنزلاقات أمنية، وفي سعي منها لدرء التهديد الآتي من الشرق ضمن تفاعلات عولمة المخاطر، قامت الجزائر بمجموعة من التعزيزات الأمنية أهمها:

- ✓ استدعاء السفير والطاقم الدبلوماسي من طرابلس.
- ✓ إغلاق الحدود البرية مع ليبيا على مستوى المنافذ البرية الرئيسية الثلاث (تين الكوم، طارات، ومنفذ الدبداب بولاية إليزي).
- ✓ نشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود الليبية.
- ✓ إعلان حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء احترازي واستباق لأي تطورات على الحدود من أجل أي تطور واستقبال اللاجئين من ليبيا (محمد غربي، ابراهيم قلواز،32).
- ✓ تقديم مساعدات مالية حيث بلغت أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثمان الأخيرة(عبد النور بن عنتر، 2018، ص 04).

أما فيما يخص الموقف المصري أكد المجلس العسكري الحاكم في مصر وقت اندلاع الثورة الليبية على حياد الموقف المصري وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا وركّز على سلامة رعاياه في ليبيا. وامتنعت مصر عن المشاركة في العمليات العسكرية ضد نظام القذافي، وتأخر اعترافها بالمجلس الانتقالي على المستوى الرسمي، أما على المستوى الشعبي فقد أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي وثورته. وفي أعقاب تنحية الرئيس **محمد مرسي** عن الحكم في صيف عام 2013 ،وظهور اللواء حفتر في المشهد السياسي الليبي باتت مصر تلعب دوراً مؤثراً في الأوضاع الداخلية الليبية من خلال دعمها لحفتر وحكومة طبرق سياساً وعسكرياً. غير أن مصر مع ذلك دعمت رسمياً اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي للأزمة في ليبيا، واستقبلت القاهرة في يناير 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى بدايات تحول في الموقف المصري من الأزمة الليبية باتجاه إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات بما يضمن إشراك حفتر بشكل أو بآخر في السلطة. (فريق الأزمات العربي،2017، ص14).

وفي فبراير من نفس السنة حاولت مصر جمع الأطراف الليبية (القائد الأعلى للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر ورئيس الوفاق الوطني فايز السراج وعقلية صالح) على طاولة التفاوض لتقريب جهات النظر بينهم والوصول إلى اتفاق التسوية فيما بينهم سمي بإعلان القاهرة حيث تضمن أربعة نقاط أساسية كالتالي: (محمد السبيطلي، 2017، ص65).

1 - تشكيل لجنة مشتركة مختارة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وبحد أقصى خمسة عشر عضواً عن كل مجلس، للنظر في القضايا التي سبق التوافق على تعديلها في الاتفاق السياسي والتوصل لصيغ توافقية لمعالجتها، ثم رفعها لمجلس النواب الليبي لاعتمادها وفقاً لما هو منصوص عليه في الاتفاق السياسي الليبي.

2 - قيام مجلس النواب بإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، وذلك في إطار معالجة كافة القضايا العالقة في إطار صيغة توافقية شاملة تصدر عن مجلس النواب بعد الاتفاق عليها في إطار اللجنة المشكلة من المجلسين.

3- العمل على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في موعد أقصاه فبراير 2018 ، اتساقاً مع ما نص عليه الاتفاق السياسي الليبي.

4- استمرار جميع شاغلي المناصب الرئيسية في ليبيا، والتي سيتم الاتفاق عليها وفقاً للإجراءات المشار إليها أعلاه، ولحين انتهاء الفترة الانتقالية وتولي الرئيس والبرلمان الجديدين مهام عملهما في 2018.

أما بخصوص السودان أبدى تأييده لسقوط نظام القذافي وكان الرئيس عمر البشير أول رئيس دولة يزور بنغازي بعد سقوطه، فسعت السودان إلى توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ، وزيادة التعاون والتنسيق وتسوية بعض الملفات الأمنية الحدودية عبر اتفاقيات مع حكومة طرابلس. (محمد السبيطلي(2017)، 68).

المطلب الثاني: المبادرات المشتركة.

لم تقتصر مساعي حل الأزمة الليبية على المبادرات الثنائية فقط، بل تبلورت جهود تعاونية من خلال مبادرات إقليمية بهدف تحقيق الأمن الإقليمي، من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها متمسكة بالحوار كمخرج أساسي ووحيد للأزمة الليبية رافضة التدخل العسكري.

ففي شهر ماي 2013 وعلى هامش قمة دول عدم الانحياز توافقت كل من "الجزائر ومصر"على تدشين آلية لدول جوار ليبيا للتفاعل الإقليمي مع الأوضاع الليبية بهدف نهائي و هو عدم انهيار الدولة الليبية، وقد عقدت هذه الآلية ثلاثة اجتماعات أخرى أحدها على هامش قمة الاتحاد الإفريقي في جوان 2014 بغينيا، والثاني في مدينة الحمامات التونسية يومي 14-13 جويلية 2014 عقد اجتماع في مدينة الحمامات التونسية ناقش الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، بهدف إيجاد الوسائل الكافية والأساليب العلمية الأنسب لمساعدة الحكومة الليبية على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك لضبط وتأمين الحدود لمواجهة أخطار الجماعات الإرهابية، وتجفيف منابع تمويلها وتسليحها، وانتهى ذلك الاجتماع بتشكيل لجنتين إحداهما أمنية وترأسها الجزائر تعمل على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، إعادة الاستقرار الأمني في ليبيا، من خلال التوصل لمبادرات لوقف إطلاق النار بين الفصائل المتنازعة، وكذلك المساهمة في بناء جيش ليبي قوي، باشتراك دول الجوار في تدريب عناصره حتى يستطيع أن يحافظ على وحدة البلاد، أما اللجنة الثانية فهي سياسية وترأسها مصر مهمتها التوسط بين أطراف العملية السياسية في ليبيا، ومحاولة التقريب بين وجهات النظر للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، من أجل الخروج من الأزمة. (إبراهيم المنشاوي، "نحو إطار تعاوني:

حقيقة الدور المصري في الأزمة الليبية"، (2014). من الموقع: http://www.acrseg.org/11186 تم تصفحه يوم 20-03-2019، على الساعة 13:12.)

أما الاجتماع الثالث لآلية دول الجوار الإقليمي فقد كان في 25 أوت 2014، بالقاهرة حيث تبلورت المبادرة المصرية /الجزائرية لحل الأزمة السياسية في ليبيا، ومخاطبة المجتمع الدولي للتنسيق بين التحركات الإقليمية والدولية، كما أكد هذا الاجتماع على مبدأ وحدة واستقلالية الأراضي الليبية ورفض التدخل الأجنبي فيها، حيث دعا إلى "الوقف الفوري لكل العمليات المسلحة من أجل دعم العملية السياسية، وتعزيز الحوار مع الأطراف السياسية التي تنبذ العنف وصولا لتحقيق الوفاق الوطني والمصالحة ووضع دستور جديد للبلاد". وكذلك على «الدور الأساسي والمحوري لآلية دول جوار ليبيا وخصوصيتها فيما يتعلق بتطورات الوضع في ليبيا وضرورة إشراكها في مختلف المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة لإيجاد تسوية توافقية للأزمة الليبية. ودعت إلى «تنازل جميع الميليشيات والعناصر المسلحة وفق نهج متدرج المراحل ومتزامن من حيث التوقيت عن السلاح والخيار العسكري في إطار اتفاق سياسي بين كل الفرقاء التي تنبذ العنف ووفق آلية مستقلة تعمل برعاية إقليمية من دول الجوار ومساندة دولية». كما تعهدت دول الجوار بتقديم المساعدة للحكومة الليبية في جهودها لتأمين وضبط الحدود مع دول الجوار وفق برنامج متكامل، ووقف كل الأنشطة غير المشروعة للتهريب بكافة أنواعه.

وقد خرج هذا الاجتماع بتوصيات عدة للخروج من الأزمة والحفاظ على وحدة الأراضي الليبية منها:

- ✓ سحب السلاح من مختلف الميلشيات
- ✓ ودعم دور المؤسسات الشرعية في الدولة
- ✓ إعادة تكوين المؤسسات الشرعية في الدولة بما فيها الجيش والشرطة. (إبراهيم المنشاوي، "نحو إطار تعاوني: حقيقة الدور المصري في الأزمة الليبية". (2014) من الموقع:http://www.acrseg.org/11186 تم تصفحه يوم 20-03-2019، على الساعة 13:12).

وفي نفس السياق أعلنت الحكومة التونسية في شهر يناير 2017 عن المبادرة الثلاثية لحل الأزمة الليبية التي تضم كل من تونس، الجزائر، مصر (من دول الجوار الجغرافي) نتج عن هذه المبادرة **إعلان تونس** والذي تم توقيعه بتاريخ: 20 فبراير 2017 من طرف وزراء كل من تونس، الجزائر، ومصر . ومن أهم ما تضمنه الإعلان ما يلي:

- ●مواصلة السعي الحثيث لتحقيق المصالحة الشاملة في ليبيا دون إقصاء في إطار الحوار الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية الأمم المتحدة.
- ●التمسك بسيادة الدولة الليبية ووحدتها الترابية وبالحل السياسي كمخرج وحيد للأزمة الليبية، على قاعدة الاتفاق السياسي الليبي الموقع بالصخيرات، في 17 ديسمبر 2015، باعتباره إطارا مرجعيا.
- ●رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لليبيا.
- ●العمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة الليبية المدنية، بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي وفق بنود الاتفاق السياسي الليبي، للقيام بدوره الوطني في تحقيق الأمن والاستقرار.

- تواصل الدول الثلاث جهودها على المستوى الوزاري في التنسيق فيما بينها ومع مختلف الأطراف السياسية الليبية(تعرف على إعلان تونس لحل الأزمة الليبية"، (2017)، من الموقع: https://www.aljazeera.net تم تصفحه يوم: 2019-03-20، على الساعة: 15:10).

كما تم عقد إجتماع وزراء خارجية دول الجوار الليبي 28 نوفمبر 2018 (السودان- مصر- ليبيا- تونس- الجزائر- تشاد- النيجر) بالخرطوم، دعوا لضرورة التركيز على النقاط التالية:

- الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها
- وقف التدخلات الخارجية
- إعطاء قضية الجنوب الليبي المضطرب أهمية قصوى
- تكثيف التعاون فيما بينهم في محاربة الإرهاب والتطرف والأنشطة الإجرامية المنظمة (أحمد يونس، "وزراء خارجية دول جوار ليبيا يجتمعون في الخرطوم بحثاً عن «ذراع أمنية»"، **جريدة الشرق الأوسط**، 30 نوفمبر 2018، ع.14612، من الموقع: https://aawsat.com/home/article/1484591/ تم تصفحه يوم 20-03-2019، على الساعة 16:33).

في إطار التشاور المستمر بين الدول الثلاث، عقد اجتماع بالجزائر في ماي 2018 أكد هو الآخر على مساهمة الليبيين في كافة المشاورات والجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تنفيذ مسار التسوية مؤكدين على أن الحل السياسي يجب أن يكون ليبيا- ليبيا ونابعا من إرادة وتوافق كافة مكونات الشعب الليبي، رفض كل أشكال التدخل الخارجي في ليبيا والمؤدية إلى تصعيد داخلي من شانه تقويض العملية السياسية وإطالة الأزمة واستهداف ليس فقط الأمن والاستقرار في ليبيا بل وأيضا في دول الجوار. ضرورة مواصلة التنسيق الأمني بين الدول الثلاث وتعزيز تبادل المعلومات ورصد أي انتقال لعناصر إرهابية إلى المنطقة من بؤر الصراعات الإقليمية والدولية (الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "بيان الجزائر لدعم التسوية السياسية في ليبيا الجزائر 21 ماي 2018"(من الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/5564.aspx ، تم تصفحه يوم: 20-03-2019. على الساعة 12:30).

الخاتمة:

نستنج من خلال ما سبق أنه كان للتدخل الأجنبي في ليبيا عدت تداعيات على الجوار الإقليمي، شكلت تهديدا للأمن والاستقرار، من خلال زيادة التنظيمات الإرهابية وخطر داعش على المنطقة وارتباطها بالمنظمات الإجرامية لتجارة الأسلحة وتهريبها، وزيادة تدفق المهاجرين الغير شرعيين واللاجئين مهددين أمن الدول المجاورة بمختلف قطاعاته السياسية زعزعت الاستقرار الداخلي، الإقتصادية والإجتماعية بضعف التنمية الإقتصادية وإنتشار الفقر والبطالة، وحتى ظهور الانقسام المجتمعي المهدد لتجانس الإجتماعي، فنتيجة لزيادة حدة هذه التهديدات أصرت الدول المجاورة على حل الأزمة الليبية عن طريق آليات التشاور والحوار بين الأطراف السياسية المختلفة ونبد التدخل الأجنبي، كما قامت باتخاذ عدة آليات واستراتيجيات مشتركة لحماية المنطقة من التدخلات الأجنبية وتحقيق الأمن الإقليمي.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. حمادة ، نضال، (2013)، **الوجه الأخرللثورات العربية**، بيروت: دار الفارابي.

2.شنان ،عمر عبد الحفيظ، (2015)، **نزاعات الدول الداخلية الأسباب والتداعيات**، ط01، القاهرة : دار الجامعة الجديدة .

3.عودة، جهاد، وأحمد، علي إبراهيم، (2015)، **العنف السياسي والإنقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا**، ط01. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

4.فرحاتي، عمر، وأوشريف، يسرى، (2016)، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجز ائر**، ط01.الجزائر: الدار الجزائرية.

2- المذكرات:

1. النحلي، علي محمد،(2018)، **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011-2017**، مذكرة إستكمال متطلبات درجة الماجستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط.

3- الدوريات:

1.خالد، حنفي علي،(أفريل 2012)، "الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"،**مجلة السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مجلد 47 (ع188).

2.الزواوي ،محمد سليمان ، (ربيع 2014)، التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية"، **مجلة رؤية تركية**، 23-36.

3.السيبلطي، محمد ، (2017)، " الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **مجلة دراسات**، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث.ص ص 25-47.

4.غربي، محمد ، وقلواز، ابراهيم ، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، (2014)، **المجلة الجز ائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة، (ع07)، 22-34 .

5.فريق الأزمات العربي، (2017)، الأزمة الليبية إلى أين"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**، الأردن، (ع.13)، ص ص 01-27.

6.فكري، شهرزاد، (2016)، "واقع السلام والإنعتاق في ليبيا: مقاربة نقدية لتحليل الوضع الأمني بعد سقوط نظام القدافي"، **مجلة فكرومجتمع**، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، (ع.29)، 93 -114.

7.مجاهد، جبري، ومحمد، الحاج، (2017)، "التدخل الدولي الإنساني في ليبيا دوافعه ومبرراته وتجاوزاته انعكاس ذلك على السيادة الليبية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مجلد الثامن (ع04)، 33-66.

4- الأوراق البحثية:

1.بن عنتر عبدالنور، (2018)، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**.

2.عماد جاد، "عامان من الثورة الليبية: صراعات بناء الدولة"، **التقرير الإستر اتيجي 2011-2012**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة2013.

3.عاشور شوايل (2014)، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمرحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية **مركز كارنغي للشرق الأوسط** 22،23 جانفي 2014.

4. مو اقع الإنترنت:

1. المنشاوي، إبراهيم، "نحو إطار تعاوني: حقيقة الدور المصري في الأزمة الليبية". (2014) من الموقع: http://www.acrseg.org/11186 تم تصفحه يوم 2019-03-20، على الساعة 13:12.

2.الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "بيان الجزائر لدعم التسوية السياسية في ليبيا الجزائر 21 ماي 2018"، (2018).من الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/5564.aspx تم تصفحه يوم: 2019-03-20. على الساعة 12:30.

3.إيهاب، شوقي،" الخطر القادم من ليبيا على الأمن القومي المصري والعربي"، (2012) من الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=37600 تم تصفحه يوم 2019-03-23، على الساعة 13:23.

4.تعرف على إعلان تونس لحل الأزمة الليبية"، (2017). من الموقع: https://www.aljazeera.net تم تصفحه يوم: 2019-03-20، على الساعة: 15:10.

5.ثروت، عز الدين، "تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة ودور دول الجوار"، من الموقع: http://efsregypt.org/ تم تصفحه يوم: 2019-03-20، على الساعة 14:15.

6.عادل النفطي، "تداعيات الأزمة الليبية تزيد من مصاعب الإقتصاد التونسي"، من الموقع http://aawsat.com/home/article/170706 تم تصفحه يوم 2015/02/01 على الساعة 20:09.

7.سفيان رجب، ورقة إقتصادية ليبيا....الأزمة" ، (2015)، من الموقع: http://www.assabah.com.tn/article/97266/ تم تصفحه يوم 2020/03/19، على الساعة 19:30.

8. عامر العمران، " إنخفاض أسعار النفط... الأسعار والعواقب"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أكتوبر 2014، من الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/901 تم تصفحه يوم:2018/12/14. على الساعة: 22:23).

9.عبد الحليم، أميرة، "الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي"، من الموقع: http://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx تم تصفحه يوم 2019-03-22، على الساعة 19:06.

10. عفيفي، جميل، "تحديات الأمن القومي المصري"، من الموقع: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/522580.aspx تم تصفحه يوم 2019-03-20، على الساعة 17:31.

11. يونس، أحمد ، "وزراء خارجية دول جوار ليبيا يجتمعون في الخرطوم بحثاً عن «ذراع أمنية»"، **جريدة الشرق الأوسط**، 30 نوفمبر 2018، ع.14612، من الموقع: https://aawsat.com/home/article/1484591/ تم تصفحه يوم 20-03-2019، على الساعة 16:33.

-ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. United Nations ,Security Council, Resolution 1973(2011). 17/03/2011
2. United Nations ,Security Council,R Esolution 1973(2011). 17/03/2011.